

Distr.: General
6 July 2009
Arabic
Original: English/French/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البندان ٩١ و ٩٨ من القائمة الأولية*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في منطقة الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - ملاحظات
٥	ثالثا - الردود الواردة من الدول
٥	جمهورية إيران الإسلامية
١١	قطر
١٢	كوبا
١٤	لبنان
١٥	مالي

* A/64/50.



١٦	 مصر
١٩	 المكسيك
٢٠	 نيكاراغوا
٢٢	 اليابان

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ١٠ من قرارها ٣٨/٦٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، آخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من نفس القرار طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - أرسلت إلى الدول الأعضاء في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، مذكرة شفوية وجه فيها انتباهها إلى الفقرة ١٠ من القرار ٣٨/٦٣، وطلب منها الإعراب عن آرائها بشأن المسألة. ويتضمن الفرع الثالث أدناه الردود الواردة من جمهورية إيران الإسلامية وقطر وكوبا ولبنان ومالي ومصر والمكسيك ونيكاراغوا واليابان. وستصدر أي ردود إضافية ترد من الدول الأعضاء في إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - ملاحظات

٣ - لا تزال مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط مسألة مهمة. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأطراف كررت في بياناتها تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك خلال الدورة الثانية التي عقدتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بنيويورك في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، وأكدت من جديد أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، وأقرت بأن القرار سيظل ساريا إلى أن تتحقق أهدافه ومقاصده. وفضلا عن ذلك اتخذت القمة العربية التي عُقدت في الدوحة يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، قرارا يؤكد أن نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ يستلزم تنفيذ القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، والاتفاق على اعتماد خطوات عملية ومحددة بشكل جيد نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤ - وقد واصل الأمين العام إجراء مشاورات شتى مع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها لاستكشاف سبل ووسائل أخرى تشجع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٥ - ويؤكد الأمين العام من جديد الحاجة الماسة إلى التوصل إلى حل عاجل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي، ويعرب عن قلقه إزاء احتمال حدوث مزيد من التدهور في الحالة ما لم يُحرز تقدم صوب تحقيق ذلك الهدف. وهو يرى أن الأحداث التي وقعت على أرض الواقع في العام الماضي، وتضمنت نشوب أزمة كبرى في غزة استخدمت فيها الأسلحة، وتوقف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية التي جرت في إطار أنابوليس، وضالة التقدم المحرز نحو تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين، قد أكدت الحاجة إلى استئناف الجهود من أجل مواصلة المفاوضات المباشرة على أساس حل الدولتين، وتحقيق سلام إقليمي شامل. وهو يرحب بتجديد الولايات المتحدة لالتزامها تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وينضم إلى اللجنة الرباعية، وجامعة الدول العربية، والمجتمع الدولي الأوسع، في حث الأطراف على احترام التزاماتها السابقة والتصرف بموجبها، والإسراع بوتيرة تنفيذ القرارات ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، اللذين اتخذهما في الآونة الأخيرة مجلس الأمن في هذا السياق. ويدعو الأمين العام جميع الأطراف المعنية، داخل المنطقة وخارجها، إلى استئناف الحوار بغية تهيئة ظروف مستقرة وآمنة، والتوصل في نهاية المطاف إلى تسوية، يكون من شأنها تيسير عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويكرر الأمين العام تأكيد استمرار استعداد الأمم المتحدة تجاه تقديم أي مساعدة يُرتأى فائدتها في هذا الصدد.

ثالثاً - الردود الواردة من الدول

جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

١ - ترى جمهورية إيران الإسلامية أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هو وسيلة إقليمية معترف بها لتعزيز السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي. والأهم من ذلك أن لهذه الفكرة دوراً أساسياً في منع خطر الحرب النووية. ويتفق هذا الترتيب مع أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

٢ - وقد مضت فترة تزيد عن ثلاثة عقود منذ قدمت إيران هذه الفكرة لأول مرة عام ١٩٧٤. وتدل القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، التي دأبت الجمعية العامة على اتخاذها دون تصويت، منذ عام ١٩٨٠، على أهمية تحقيق هذه الفكرة النبيلة في منطقة الشرق الأوسط الحيوية. وترد في الفقرات التالية قائمة بالإنجازات التي حققتها جمهورية إيران الإسلامية من خلال الالتزام بمبادئ وأهداف قرار ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“ على ثلاثة صعد هي: التدابير الوطنية والإقليمية والدولية، واستنتاجات عن آفاق المستقبل.

التدابير الوطنية

٣ - أظهرت جمهورية إيران الإسلامية، بتخليها عن الخيار النووي وإخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إصرارها الحازم على الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية. ومن ثم، فإن تلك الإجراءات تؤكد تأييد جمهورية إيران الإسلامية غير المنقوص لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تحقيقاً لهدف نهائي يتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

٤ - وصدّقت جمهورية إيران الإسلامية على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٥٨، ثم وقّعت عام ١٩٦٩ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصادق برلمانها عليها عام ١٩٧٠. وقد توجت هذه العملية بعد ذلك بالتصديق على اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧٣، واستكملت في نهاية المطاف بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥ - وبتنفيذ جمهورية إيران الإسلامية التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديدًا المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة، تكون كل مرافقها النووية مكرسة للأغراض السلمية وخاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل الإسهام في إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، انضمت جمهورية إيران الإسلامية كذلك إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥.

٦ - وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية، بتصديقها على جميع معاهدات أسلحة الدمار الشامل، وهي تحديدًا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبامتثالها التام لأحكامها، تؤيد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتدعو جميع بلدان المنطقة إلى تكثيف جهودها لإزالة أخطار أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط. ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما الدول التي قدمت القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إجبار النظام الصهيوني، بوصفه العقبة الرئيسية التي تحول دون إنشاء هذه المنطقة، على الانضمام إلى معاهدات أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

التدابير الإقليمية

٧ - في حين أن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد جميع التدابير المتخذة حتى الآن من أجل القيام على الصعيد الإقليمي بتطوير فكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا، فإنها ترحب بإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية توجد بالكامل في نصف الكرة الشمالي في جوارها المتناخم، أي المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية بإمكاننا راسخًا بأن هذه التدابير والمحاولات، إذا تأملتتها الدول بمجدية وعالميا، ستشكل خطوة باتجاه توطيد السلام والأمن الدوليين في العالم أجمع، فضلا عن زيادة تعزيز الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. ومع ذلك، ثمة مبررات كافية للقول بأن إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط يعد ذا أهمية خاصة، ولا سيما في ظل الظروف الراهنة.

٨ - وعلى الرغم من المحاولات العالمية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، فمن المؤسف أنه بعد مرور ٣٠ عاما على اتخاذ قرار الجمعية العامة بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي اقترحتة إيران في بادئ الأمر، لم يحرز أي تقدم نحو إنشائها بسبب السياسة المتعنتة التي ينتهجها النظام

الصهيوني. ونظرا إلى عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والأهم من ذلك، رفض هذا النظام إخضاع منشآته النووية غير المشمولة بالضمانات لنظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يتحقق بعد إنشاء تلك المنطقة، الذي يمثل أملا ساميا طالما سعت بلدان المنطقة إلى تحقيقه. فما يقوم به هذا النظام من تصرفات غير مسؤولة في هذا الخصوص قد ألقى بظلال كثيفة من الشك على إمكانية إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط في المستقبل القريب.

٩ - وحسب ما تبين الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه بعد انضمام عدة بلدان إلى هذه المعاهدة، أصبحت كل بلدان منطقة الشرق الأوسط أطرافا في المعاهدة باستثناء النظام الصهيوني. وطلب المؤتمر الاستعراضي السادس إلى كل الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، ودول الشرق الأوسط، وغيرها من الدول المعنية، تقديم تقارير عن طريق المؤتمر ورؤساء اجتماعات اللجنة التحضيرية المقرر عقدها قبل ذلك المؤتمر، عن الخطوات التي اتخذتها من أجل تعزيز إنشاء تلك المنطقة وتحقيق أهداف وغايات القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ عام ١٩٩٥.

١٠ - وتتمثل الخطوة التالية في اتخاذ تدابير ملموسة باتجاه كفالة انضمام النظام الصهيوني إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون أي تأخير ودون أي شرط، بوصفه طرفا غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآته ذات الصلة بالمواد النووية لنظام التحقق الذي تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١ - وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٨/٦٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يبلغ الأمين العام الجمعية بنتائج مشاوراته مع بلدان المنطقة بشأن تنفيذ فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا زلنا نعتقد أنه يتعين على الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى بلدان المنطقة لإجراء المشاورات اللازمة معها من أجل تيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويُعد النظام الصهيوني هو الوحيد في المنطقة الذي ليس طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، والتي تجلت في القرار الصادر بشأن الشرق الأوسط، الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن هذا النظام، ثقة منه بدعم الولايات المتحدة الأمريكية له سياسيا وعسكريا، لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية ولم يُخضع منشآته النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم يعلن النظام الصهيوني حتى عن نيته الانضمام إلى المعاهدة. وتشكل أنشطته النووية السرية تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين، كما تعرض نظام عدم الانتشار للخطر.

١٢ - و الهجمات الشرسة التي شنها النظام الإسرائيلي على جيرانه شعب غزة خلال ٢٢ يوما من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ملتصقا أعدارا سخيعة، وقتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، مستخدما أسلحة مميتة ومدمرة ومتحدياً أي نداء من المجتمع الدولي يدعو إلى وقف سفك دماء الأبرياء، جميعها تبرهن على خطورة التهديد الذي يشكله هذا النظام غير المسؤول. وغني عن البيان مدى الخطورة التي قد يسببها وجود سلاح نووي بين أيدي هذا النظام بالنسبة إلى السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

١٣ - وللأسف فإن التقاعس المفروض على مجلس الأمن خلال العقود العديدة الماضية في تناول برنامج الأسلحة النووية غير المشروع الموثق جيداً الذي ينفذه النظام الصهيوني، قد منح هذا النظام الجرأة على الاعتراف صراحة بحيازة أسلحة نووية، حسب ما كشفه رئيس الوزراء الإسرائيلي في مقابلة مع إحدى محطات التلفزيون الألمانية يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مما يتعارض مع الفكرة التي طال السعي إلى تحقيقها والمتثلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفضلا عن ذلك، فإن ما يجريه النظام الإسرائيلي سرا من تطوير للأسلحة النووية وحيازتها لا ينتهك فحسب المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بل يشكل أيضاً تحدياً واضحاً لمطالب وشواغل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتجاهلاً متواصلاً ومتعنناً للمجتمع الدولي الذي دعا هذا النظام مرة تلو الأخرى إلى التخلي عن الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.

١٤ - ونظراً إلى الأسباب المذكورة أعلاه، كان يتعين على مجلس الأمن الوفاء بمسؤوليته المستندة إلى الميثاق بالتصدي لهذا التهديد الواضح والخطير للسلام والأمن الدوليين، واتخاذ إجراءات فورية وملائمة وفقاً لذلك. فالنظام الصهيوني هو العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في الوقت الذي تستمر فيه الترسانة النووية الإسرائيلية الهائلة في تهديد المنطقة وخارجها.

التدابير الدولية

١٥ - استجابة لدعوة المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف، أيدت جمهورية إيران الإسلامية بلا تحفظ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مبكراً ولم تدخر جهداً لتحقيق هذا الهدف القيم.

١٦ - إن قرار المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ يؤكد من جديد الإرادة السياسية التي أبدتها المجتمع الدولي فيما يتعلق بأهمية إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط.

١٧ - وكانت إيران هي التي بادرت في بادئ الأمر عام ١٩٧٤ بطرح فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، باعتبارها تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح وبناء الثقة في منطقة الشرق الأوسط، وأعقب ذلك اتخاذ الجمعية العامة للقرار. ومنذ عام ١٩٨٠، تتخذ الجمعية العامة، سنوياً وبتوافق الآراء، قراراً بشأن هذه المسألة. واتخاذ الجمعية العامة ذلك القرار بصفة متكررة إنما يمثل دليلاً على التأييد العالمي الذي يلقاه تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط عن طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيه.

١٨ - وبوصف جمهورية إيران الإسلامية دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها ملتزمة تماماً بتعهداتها الدولية، وهي تؤمن بأن هذا الصك الدولي هو حجر الزاوية في ميدان نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. إذ إن عالمية الانضمام إلى هذه المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، ستكفل بفعالية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيه.

١٩ - وأكد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ من جديد على أهمية قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ونظراً إلى الأحكام الهامة في ذلك القرار، فإن جمهورية إيران الإسلامية ودولاً أخرى في المنطقة تنتظر أن يُنفذ على وجه السرعة، وبخاصة من قبل الدول المشاركة في تقديمه، وهي الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٠ - وفي إطار الحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تجريها جمهورية إيران الإسلامية، في ميدان نزع السلاح مع الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإنها حثت تلك الدول باستمرار على أن تسهم بشكل فعال وغير تمييزي في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

آفاق المستقبل

٢١ - ترى جمهورية إيران الإسلامية وجوب امتناع جميع بلدان الشرق الأوسط عن تطوير أو إنتاج أو تجريب الأسلحة النووية أو حيازتها بأية طريقة أخرى، أو السماح بوجود أسلحة أو أجهزة متفجرة نووية في أقاليمها أو الأقاليم التي تسيطر عليها، وأنه ينبغي لبلدان المنطقة الإحجام عن إتيان أفعال تخالف شكل ومضمون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات والصكوك الدولية الأخرى المتصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ريثما يتحقق إنشاء المنطقة.

٢٢ - وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية بأن مؤتمرات الاستعراض تؤدي دورا هاما في مجال إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط. إن إنشاء تلك المنطقة ينبغي أن يتحقق من خلال تشكيل هيئة خاصة تابعة لمؤتمرات الاستعراض تتولى النظر في أمر وضع مقترحات، في شكل توصيات محددة، بشأن تطبيق الطرائق والسبل الكفيلة باتخاذ خطوات عاجلة وعملية نحو تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اتخذته مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها لعام ١٩٩٥ والتوصية بتلك المقترحات.

٢٣ - وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية إيمانا راسخا بأن وضع خطة عمل وجدول زمني متفق عليهما بشأن تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط، ينبغي أن يحظى بأولوية عالية في جداول أعمال جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة جداول أعمال الدول الحائزة على الأسلحة النووية. وينبغي الضغط بشكل كاف على النظام الصهيوني كي ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويخضع جميع مرافقه النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف تمهيد الطريق أمام تحقيق الهدف الذي طال نشدانه والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢٤ - وأخيرا، لا شك في أن التزام ذلك النظام دون شروط بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرامه اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيؤدي إلى التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

طالبت دولة قطر في العديد من اللقاءات بضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن تلك النداءات:

- كلمة رئيس اللجنة الوطنية في الاجتماع الرابع والعشرين الذي عقد بمقر الجامعة العربية لمتابعة النشاط النووي الإسرائيلي المخالف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

- بالمؤتمر الأكاديمي الذي عقد بمركز الدبلوماسية والعلوم الدولية بلندن تحت عنوان: "شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل".

- بكلمة رئيس اللجنة الوطنية في الاجتماع التحضيري الثاني لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والذي عقد بجنيف خلال نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

- بتأييد قرار مجلس الجامعة العربية رقم (٣٨٦) الخاص ببلورة موقف عربي موحد إزاء اتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وقد طالبت الدول العربية خلال القمة العادية الحادية والعشرين، المنعقدة بالدوحة يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، المجتمع الدولي بالعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، واتخاذ خطوات نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بما يدعم السلام والأمن الدوليين، وإلزام إسرائيل بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الوقت نفسه، أكدت القمة العربية على الحق المشروع للدول العربية في السعي إلى الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في كافة المجالات التي تخدم برامجها التنموية وتدعم اقتصاداتها وتنوع مصادر الطاقة لديها.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

- ١ - شددت كوبا في محافل دولية شتى، استنادا إلى أولويات سياستها الخارجية، موقفها المبدي فيما يتعلق بالتسلح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه. وأعربت بالمثل عن قلقها إزاء التهديد الذي تتعرض له الإنسانية نتيجة استمرار وجود الأسلحة النووية، متمسكة بأهمية أن تتواكب الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار مع تلك المبذولة في مجال نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية محكمة.
- ٢ - وتحقيقا لذلك الهدف، يصبح من اللازم أن تلتزم القوى النووية الكبرى التزاما راسخا بالعمل على الإزالة التامة لترسانتها النووية، التي تشكل تهديدا خطيرا لبقاء الإنسانية.
- ٣ - ويشكل وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهاما مهما في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتحقيق هدف نزع السلاح النووي. ومن المهم أن تُنشأ تلك المناطق عبر اتفاقات يجري التفاوض عليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وأن تتضمن آليات للتعاون بين الدول الأطراف فيها والدول الموقعة عليها، تضمن التزام البلدان التزاما جديا بذلك المقصد.
- ٤ - وتعرب كوبا عن دعمها الراسخ لأن تصبح منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وما برحت الأغلبية العظمى من بلدان تلك المنطقة تطالب بذلك، وأيدت قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١)، وكذلك القرارات الأخرى المتخذة بتوافق الآراء في الجمعية العامة.
- ٥ - إن إنشاء تلك المنطقة، فضلا عن إسهامه المهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، يشكل خطوة عملاقة في عملية إحلال السلام بمنطقة الشرق الأوسط. إن إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة بالمنطقة التي لم تصبح طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تعلن عن نيتها القيام بذلك، يتعين عليها التخلي عن امتلاك الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، كي تفي، دون تأخير أو شروط، بمطالبات المجتمع الدولي العادلة.
- ٦ - إن كوبا، إلى جانب حركة بلدان عدم الانحياز، تكرر النداء القاضي بفرض حظر تام وكامل على نقل المعدات النووية، أو المعلومات، أو المواد والمنشآت، أو الموارد، أو الأدوات من هذا النوع إلى إسرائيل وكذلك حظر تقديم المساعدة إليها في المجالات العلمية

أو التكنولوجيا ذات الطابع النووي. كما تعرب بالمثل عن قلقها إزاء استمرار مساعدة العلماء الإسرائيليين في المجال النووي وحصولهم على المعلومات في ذلك المجال، وهو ما قد ينطوي على عواقب خطيرة وسلبية بالنسبة إلى أمن المنطقة.

٧ - ومن المعلوم عالمياً أن الحصانة التي تتصرف في ظلها إسرائيل ترجع، في معظمها، إلى الدعم الذي تقدمه إليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، وفي محافل دولية أخرى. إن ذلك البلد قد قيد أيدي مجلس الأمن باستعماله حق النقض ٣١ مرة فيما يختص بمشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين، وفي مرات عديدة هدد فيها باستعمال ذلك الحق غير الديمقراطي الذي عفا عليه الزمن.

٨ - ولقد ثار قلق شديد على إثر البيانات الصادرة عن رئيس الوزراء الإسرائيلي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، التي اعترفت فيها بأن إسرائيل دولة حائزة للأسلحة النووية. إن حيازة إسرائيل لقدرات نووية يشكل تهديدا لأمن الدول المجاورة وللسلام في المنطقة، المتوترة بشدة أصلاً.

٩ - وبالنظر إلى الحالة الخطيرة السائدة حالياً في الشرق الأوسط، تكرر كوبا تأكيد المسؤولية الدائمة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، إزاء الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إيجاد حل لقضية فلسطين.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩]

يؤكد لبنان ما يلي:

- عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل وأنه ضد مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها.
- التزامه بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتعاونه في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، مع التعبير عن قلقه الشديد جراء عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية، بسبب احتفاظها بترسانة نووية تشكل تهديدا لكل دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.
- دعمه وترحيبه بكل المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بشكل عام، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتأكيد على دور الأمم المتحدة في تحقيق ذلك.
- قيامه باستحداث قوانين وأنظمة تسمح بمراقبة التصدير والتراخيص والنقل عبر الحدود لأي نوع من أسلحة الدمار الشامل وتوابعها.
- عدم تقديمه أي مساعدة من أي نوع إلى أي فريق يسعى إلى اقتناء أو صناعة أو حيازة أو نقل أو إعاراة أو استعمال أسلحة نووية أو غيرها من الأسلحة.
- دعمه المؤتمرات والمبادرات العربية الرامية إلى إزالة عوامل التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بشأن إخلائها من أسلحة الدمار الشامل، ومشاركته الفعالة في الاجتماعات كافة للجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي، مع التأكيد على مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على السلم والأمن القومي العربي.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

تعرب حكومة مالي عن تضامنها في جميع المساعي والإجراءات التي تقوم بها منظمة المؤتمر الإسلامي صوب تنفيذ القرار ٣٨/٦٣ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" تنفيذا فعالا.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

١ - كان البند المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" أول بند أُدرج في جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٧٤ بناءً على طلب مصر وجمهورية إيران الإسلامية. وفي الوقت الذي ما برحت فيه الجمعية العامة تتخذ سنوياً، منذ عام ١٩٨٠، قراراً يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، دأبت مصر على العمل نحو تحقيق هدف تخليص منطقة الشرق الأوسط من خطر الأسلحة النووية.

٢ - وتلاحظ مصر بقلق شديد أنه في حين أن جميع دول منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما فتئت إسرائيل تتجاهل النداءات المتكررة التي تطالب بانضمامها إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها لنظام الضمانات الشاملة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يفضي بالتالي إلى إدامة خللٍ خطير وتهديد للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣ - وفي معرض إقرار الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بهذا التهديد للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتأكيداً من جديد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، أعادت تلك الدول تأكيداً بالإجماع، في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، لأهمية انضمام إسرائيل بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الواقع، تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ما يلي:

"يشير المؤتمر إلى أنه في الفقرة ٤ من منطوق القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في عام ١٩٩٥ يطلب إلى دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن تفعل ذلك جميعها دون استثناء، في أقرب وقت ممكن، وأن تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويلاحظ المؤتمر في هذا الصدد أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (NPT/CONF.2000/7) يذكر أن العديد من الدول انضمت إلى المعاهدة، وأنه بهذه الانضمامات، تصبح جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب المؤتمر بانضمام هذه الدول ويؤكد مجدداً أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لهدف عالمية

الانضمام للمعاهدة في الشرق الأوسط“، (NPT/CONF.2000/38) (الجزء الأول والثاني)، الجزء الأول المعنون ”المادة السابعة وأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية“، الفقرة ١٦).

٤ - وبالإضافة إلى النداءات العاجلة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والتي وجهت في جملة مناسبات، منها في سياق عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دعا كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن إسرائيل إلى أن ”تخضع على وجه السرعة جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية“ (قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)) وأشاروا إلى ”هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“ (قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)).

٥ - وتعتقد مصر اعتقاداً راسخاً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق التوتر والتراع يسهم بالفعل إسهاماً كبيراً في تخفيف التوترات وفي بناء الثقة ومنع التفاعلات وإقامة علاقات سلمية وتحقيق التعاون المتبادل. وتعتقد مصر أن الشرط الأساسي الوحيد لبدء مفاوضات حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو توافر الإرادة السياسية، سواء في المنطقة أو فيما بين الأطراف المعنية مباشرة بأمن المنطقة واستقرارها.

٦ - وفي حين تواصل مصر تقديم مشروع القرار المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“، فإنها تلاحظ مع الأسف أن اتخاذ القرار بتوافق الآراء لا يُستكمل بالتزام يقضي بتنفيذه ويحظى بقدر مماثل من التوافق. وفي واقع الأمر، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تلتزم جميعها على ما يبدو باتخاذ إجراءات فعالة لتخليص منطقة الشرق الأوسط من خطر الأسلحة النووية. ولم تتخذ سوى خطوات ملموسة قليلة من أجل تحقيق الأهداف الواردة في هذا القرار.

٧ - وسيشكل بدء المفاوضات لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط انفراجاً جدياً في الجهود المبذولة لاستعادة أمن المنطقة، التي تواجه حالياً الخطر النووي الإسرائيلي الذي يثير المزيد من أخطار عملية الانتشار وتحدياتها.

٨ - وأولى المجتمع الدولي الكثير من الاهتمام بالقضايا المتعلقة بانتشار السلاح النووي التي برزت مؤخراً، ملتصقاً أحياناً هوجاً وسبلاً جديدة تكرر قدراً كبيراً من الموارد لهذه المهمة. ومن ناحية أخرى، بذلت جهود ضئيلة في التصدي للخطر النووي الإسرائيلي الذي يخيم على منطقة الشرق الأوسط.

- ٩ - وإدراكاً منها لحقيقة أن الخطر النووي الإسرائيلي المستمر الذي يحدق بمنطقة الشرق الأوسط، وما يستتبعه من تطورات، قد يجعل هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هدفاً صعب المنال، فإن مصر تواصل بذل جهودها الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف في وقت مبكر مستعينة بجميع القوى الإقليمية والدولية المعنية.
- ١٠ - وفي هذا الصدد، اقترحت مصر تدابير عديدة خلال دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ترمي إلى القيام على وجه السرعة بتنفيذ تدابير عملية تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- ١١ - وتعرب مصر عن اعتزامها التشارك والتعاون بصورة فعالة مع جميع الأطراف في أي مسعى يرمي إلى حماية الشرق الأوسط من جميع التهديدات المتعلقة بالانتشار النووي، باتباع نهج شامل ومتوازن من شأنه أن يكفل أمن جميع دول المنطقة من الأخطار النووية عبر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

- ١ - يشجع بلدنا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم، بوصفها آلية تساعد على تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.
- ٢ - وفي إطار التزام المكسيك بتلك المسألة، شجع بلدنا على عقد المؤتمر الثاني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، المقرر عقده في نيويورك قبل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.
- ٣ - وتؤيد المكسيك اتخاذ قرارات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد أيد بلدنا اتخاذ القرار ٣٨/٦٣ بدون تصويت في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتماد نص القرار المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" (Doc GOV/2008/29-GC (52)/10) في إطار الدورة الثانية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عقد في فيينا خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ آذار/مارس ٢٠٠٩]

- ١ - تتقاسم نيكاراغوا الرأي القائل بأن القواعد العالمية لنزع السلاح تكتسب أهمية حيوية بالنسبة إلى التنمية المستدامة، وجودة الحياة، وفي نهاية المطاف، بقاء الكوكب الذي نعيش عليه. وما برحت أسلحة الدمار الشامل تهدد السلام والأمن الدوليين.
- ٢ - وحيث إن نيكاراغوا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تقرر المرتكزات الأساسية الثلاث التي يستند إليها ذلك الصك الدولي، وهي منع حيازة دول جديدة للأسلحة النووية أو الوصول إليها أو تطويرها، وتشجيع الاستعمال السلمي للطاقة النووية، والعمل بصورة عاجلة على التوصل إلى نزع للسلاح النووي.
- ٣ - وفي هذا الصدد، تنظر نيكاراغوا في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتؤديها بوصفها عوامل تقدم إيجابية وتدابير هامة ترمي إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في العالم ككل، وبوصفها وسيلة حقيقية نحو نزع السلاح العام الكامل. وتحت المادة السابعة من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والمبادئ التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩، الدول على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بوصفها إسهاما فعالا في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- ٤ - وما برح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يعتبر أولوية وضرورة من الضرورات في شتى قرارات الجمعية العامة، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على غرار ما جاء في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وقد تجلّى في تلك القرارات توافق الآراء الدولي بشأن نزع السلاح وأهمية تطبيق معاهدة عدم الانتشار على الصعيد العالمي. وما زالت إسرائيل هي البلد الوحيد بالمنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار.
- ٥ - وقد أكد رئيس وزراء إسرائيل في بيان له بالتلفزيون الألماني في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حيازة بلده لأسلحة نووية. ولم تعلن إسرائيل اعتزامها الانضمام إلى معاهدة الانتشار، أو إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا التخلي عن الأسلحة النووية، وهو ما يشكل تهديدا للبلدان الأخرى في المنطقة تترتب عليه عواقب سلبية بالنسبة إلى السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، والجهود المبذولة لمنع الانتشار في الشرق الأوسط.

٦ - وتحت نيكاراغوا جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك إسرائيل على أن تقوم، كخطوة أولى نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، بإعلان تأييدها لإنشاء تلك المنطقة، وفقاً للفقرة ٦٣ (د) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وإيداع تلك الإعلانات لدى مجلس الأمن.

٧ - إن إنشاء تلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية سيمثل إسهاماً جوهرياً في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي، وسيشكل تقدماً جوهرياً في قضية السلام وضمان الأمن في منطقة الشرق الأوسط.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

١ - تؤيد اليابان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس الاتفاقات التي يجري التوصل إليها بشكل طوعي فيما بين دول المناطق المعنية، وبشرط أن يساهم إنشاء هذه المناطق في كفالة الاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي.

٢ - ويثير عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قلقاً حقيقياً. وقد دعمت اليابان، وما زالت تدعم بالكامل، قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط يمكن التحقق فعلياً من خلوها من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات إيصالها. وترى اليابان أن إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سيزيد من تعزيز مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد انضمت اليابان ثانية، في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، عقب الدورات السابقة، إلى توافق الآراء لدى اتخاذ القرار ٣٨/٦٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والمعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط".

٣ - إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط، سيقضي في نهاية المطاف التزام جميع دول المنطقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الأسلحة الكيميائية. وسيشكل أيضاً التزام جميع الدول في المنطقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة كبرى وعملية تجاه تحقيق تلك الغاية. وما برحت اليابان تشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع الالتزام على الصعيد العالمي بهذه الصكوك المتعددة الأطراف بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل. وفي إطار تلك المساعي، أيدت اليابان قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (52)/RES/GC (52) المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" في الدورة العادية الثانية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة، التي عُقدت في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، حثت اليابان حكومة إسرائيل، في عدة مناسبات، على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعلى التصديق كذلك على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في أقرب وقت ممكن. وما برحت اليابان تحت أيضاً بلدان الشرق الأوسط الأخرى، التي لم تنضم بعد

إلى المعاهدات ذات الصلة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، على الانضمام إليها في أقرب تاريخ ممكن من أجل تعزيز هئية بيعة تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة.

٤ - ولا مندوحة عن كفالة الامتثال لتلك الصكوك القانونية بشكل كامل. وما برحت اليابان تحت الحكومة الإيرانية على الامتثال لمتطلبات جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، بما يشمل وقف جميع أنشطة التخصيب والأنشطة الأخرى ذات الصلة، والتصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه. وفي هذا السياق، تؤكد اليابان أيضا ضرورة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يؤدي دورا حيويا في ترسيخ معاهدة عدم الانتشار. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا أن إبرام جميع الدول في المنطقة لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية أمر ضروري لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتعرب اليابان عن استعدادها لاقتسام خبرتها، وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول المهتمة بذلك في المنطقة بهدف تحقيق الالتزام باتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي.

٥ - وتعرب اليابان عن التزامها الراسخ بدعم العملية السلمية في الشرق الأوسط، باعتبار أنها تشكل مفتاح الاستقرار الإقليمي، الذي يمثل عاملا حيويا في هئية الأساس اللازم لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. واستنادا إلى الإقرار بأن الطريق الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو تحقيق التعايش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، ما برحت اليابان تبذل قصارى جهودها لتحقيق تلك الغاية. وتبرز اليابان بصفة خاصة للتدابير التالية:

(١) تجري اليابان حوارا سياسيا رفيع المستوى مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على السواء بغرض تشجيعهما على إحراز تقدم في العملية السلمية. فعلى سبيل المثال، زار السفير تادسو أريما، المبعوث الخاص لحكومة اليابان من أجل الشرق الأوسط، إسرائيل والأراضي الفلسطينية في أيار/مايو ٢٠٠٩ كي يعمل مع المسؤولين الرفيعي المستوى لدى الطرفين المعنيين بغية التحلي بروح المسؤولية في الاضطلاع بدور في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط استنادا إلى حل الدولتين؛

(٢) وما برحت اليابان تعكف بنشاط على مساعدة الفلسطينيين منذ إبرام اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣. وحتى آذار/مارس ٢٠٠٩، أنفقت اليابان مبلغا يزيد مجموعه على بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل مساعدة إلى الفلسطينيين.

واستجابة للحالة في غزة، قدمت اليابان على الفور، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مساعدة إنسانية بلغت قيمتها حوالي ١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك تقديم مساعدة عينية، إلى السكان المتضررين في غزة. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، تعهدت اليابان، في شرم الشيخ بمصر، بمناسبة عقد المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني من أجل تعمير غزة، بتقديم ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل مساعدة إلى الفلسطينيين خلال السنوات المقبلة، بما في ذلك تقديم مساعدة إنسانية والمساعدة على التعافي المبكر في حدود مبلغ ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لصالح السكان في غزة؛

(٣) ما برحت حكومة اليابان تعمل بنشاط من أجل المبادرة بإنشاء ورعاية مشاريع شتى يكون من شأنها الإسهام في بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإضافة إلى ذلك، تعمل اليابان، استناداً إلى جهودها في الميادين المذكورة آنفاً، على تشجيع مبادرة ”ممر آمن للسلام والازدهار“ من خلال التعاون الإقليمي فيما بين إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والأردن، واليابان، في إطار جهودها على الأجلين المتوسط والطويل الرامية إلى بث الأمل وروح الثقة فيما بين شعوب المنطقة من أجل التعايش بين إسرائيل وفلسطين والرخاء المتبادل فيما بينهما مستقبلاً.